خلاصات واستنتاجات

لقد اعتمدت حركة حماس في شعبيتها التي رفعتها للسلطة بالقطاع على ركيزة الديمقراطية والتعددية والانتخابات كآلية لها أي بالاستناد إلى القانون الأساسي ، إلا أن الممارسات التي قامت بها حماس وخاصة بعد أحداث حزيران / يونيو ٢٠٠٧ لا تعكس الإيمان بقيم ومفاهيم وآليات العمل الديمقراطي من خلال بعض الإجراءات ، والتوجهات التي تساهم في تقليص هامش الحريات العامة بما في ذلك الحق في تشكيل الجمعيات وفي التجمع السلمي ،رغم أن تلك الإجراءات تتم بصورة بطيئة بما لا يثير ردات الفعل إلا أنها تؤشر إلى الوجهة العامة باتجاه سيطرة حزب أوحد على الحكم يستند إلى قاعدة دينية وليس بالضرورة إلى القانون الأساسي ومفاهيم الديمقراطية بشموليتها، وعبر الاستفادة من أحد مصادر التشريع المعتمدة في القانون الأساسي والمستند إلى الشرعية الإسلامية من جانب وإلى الشرعة الدولية لحقوق الإنسان من جانب آخر.

صحيح أن ممارسة حكومة حماس في غزة تقابلها ممارسات عنيفة وشديدة تجاه انتهاك الحريات من قبل حكومة الضفة الغربية ، حيث يجرى التنافس بين الحكومتين على تقويض مرتكزات الديمقراطية والحرية والتعددية ، حيث استهداف مكونات حركة حماس في الضفة من منظمات أهلية ونقابات ومجالس بلدية، وكذلك عبر الاعتقال السياسي ، وهذا ما يتم في قطاع غزة ضمن آليات الفعل ورد الفعل إلا أن ذلك يشير إلى توجه المجتمع الفلسطيني باتجاه تهميش الديمقراطية لصالح مركزة

الحكم كل حسب مسوغاته ، فحركة فتح وحكومة الضفة الغربية تبرر ذلك بعدم سماحها بتكرار حالة غزة ، وحكومة حماس تبرر ذلك بأن الحركة بالضفة تتعرض لانتهاكات وأساليب من الاجتثاث وليس عليها إلا أن تدافع عن نفسها .

الأمر الذي يشير إلى أن التوجه نحو الشمولية وتقليص مساحة الديمقراطية أصبح السمة الأعم لدى الحكومتين في الضفة والقطاع.

كما ارتكزت حماس إلى فلسفة المقاومة ومع احترامنا وتأييدنا لها بوصفها الأداة الضرورية لمناهضة الاحتلال وهو ما يشرِّعه القانون الدولي وقوانين الشعوب بما في ذلك حقها في تقرير المصير ، إلا أنه لم تجر عملية مراجعة لمدى جدوى أشكال المقاومة التي جربت في الانتفاضة الثانية بما في ذلك العمليات الاستشهادية أو إطلاق الصواريخ من قطاع غزة ، حيث أن الانحياز إلى المقاومة كوسيلة ضرورية لا بد منها في مواجهة الاحتلال يجب أن يدفع باتجاه التقييم لاستخدام الشكل النضالي الأنسب القادر على تحقيق الهدف الوطني كما يدفع للسؤال عن التزام الحركة بالتهدئة خاصة بعد العدوان على قطاع غزة ، في الوقت الذي كانت حماس تعتبر المقاومة عبر آليات الصواريخ والتصادم على الحدود حقًا مشروعًا عندما كانت سلطة فتح مسيطرة على مقاليد الحكم بالقطاع .

فهل التغيير بما يتعلق بالديمقراطية والمقاومة جذري أم أنه تكتيكي أم أن المسألة لها علاقة باستحقاقات واشتراطات الحكم ؟! علماً بأن الحركة ما زالت ملتزمة وفق تأكيداتها وعبر خطابها العلني بكل من الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة من جهة والمقاومة وحقها في الاستمرار في مواجهة الاحتلال من جهة ثانية، حيث من الواضح أن الحكم يفترض شروطًا من السيطرة يتم بها تجاوز الآليات الديمقراطية ، كما أن استمرارية السلطة وحمايتها من الضغوطات ، والأخطار الخارجية يضطر

حماس للتهدئة وعدم التصادم مع العدو الخارجي ، خاصة إذا ما أدركنا شراسة هذا العدو كما اتضح إبان العدوان على قطاع غزة وهذا ما كشفته تقارير منظمات حقوق الإنسان والتي كان أبرزها «تقرير غولدستون» الذي كشف فظائع الممارسات الوحشية الإسرائيلية والتي ترتقي إلى جرائم حرب .

وعليه فقد يبدو المشهد السياسي وكأن هناك خيارات محددة أمام حركة حماس فإما أن تلتزم الاعتدال السياسي وفق نموذج تركيا يقبل بها شريكاً في الترتيبات السياسية والإدارية والأمنية في إطار الصراع مع الاحتلال وفي إطار فلسفة الهدنة لفترة زمنية طويلة ، أو أن تصبح حماس جزءًا شرعياً معترفًا به في بنية النظام السياسي الفلسطيني الرسمي المعترف به عربياً ودولياً والذي يسعى باتجاه تسوية سياسية مع إسرائيل على قاعدة خارطة الطريق أو وفق آلية المفاوضات التي بات من الواضح انسداد آفاقها وهذا يتطلب تحقيق المصالحة مع حركة فتح برئاسة ابو مازن وإنهاء حالة الانقسام ، أو أن يتم تشديد الحصار على حماس وعلى قطاع غزة بما يشمل محاولات تجفيف الموارد وتحديد السلع وفرض المقاطعة في سياق استهداف الحركة كجزء من مكونات حركات الإسلام السياسي وفي سياق الصراع الإقليمي في المنطقة ، بما يترتب على ذلك من الاستمرار في تشديد القيود والاستهداف بحق قادة وكوادر وبنى ومؤسسات الحركة .

إن الخيارات الثلاثة مرتبطة برؤية حماس وتوجهاتها كما هي مرتبطة بالتأثيرات المحلية والإقليمية والدولية ، حيث أن للإصرار على مشروع « الإمارة » اشتراطاته ومتطلباته منها تبريد جبهة التصادم مع الاحتلال والاستمرار في حالة الانقسام الجغرافي مع الضفة الغربية ، وصولاً للخطة التي قد يصبح من المتاح فيها تمديد حكم حماس إلى الضفة ، أما الإصرار على التمسك بالمشروع الوطني ، فهذا يعنى

الحرص على وحدة المؤسسة الوطنية والإدارية والقانونية والأمنية الفلسطينية بما يعنى الشروع في إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية في إطار إعادة صياغة المرجعية المؤسساتية على أسس من المشاركة والديمقراطية وفق رؤية توحيدية تشارك بها حركة حماس مع باقي الأطراف السياسية في تحديد أشكال النضال الأنسب القادرة على تحقيق الهدف خاصة أمام الاستعصاء في مشروعي المفاوضات والمقاومة ، وأمام تكريس حالة الفئوية الفصائلية والحزبية الضيقة على حساب المسيرة الوطنية الفلسطينية .

لقد ساهم الانقسام بالابتعاد عن أرضية الهوية الفلسطينية والتي أصبحت منقسمة أمام مشروع الهوية « الإسلامية » من جهة في قطاع غزة ومشروع « ليبرالي جديد » أو ما يطلق عليه البعض مصطلح « الوطنية الرثة » في الضفة الغربية الأمر الذي قوَّض الفكرة التوحيدية وساهم في تبديد وحدة النسيج الاجتماعي وتبديد المؤسسة الوطنية الجامعة كما أدى ذلك إلى الاستقطاب بين ثقافتين في المجتمع الفلسطيني واحدة بالضفة الغربية ، والأخرى في قطاع غزة[1] .

لقد ابتدأت المجموعات الإسلامية ذات الصلة بالإخوان المسلمين والتي تأسست لاحقاً في إطار مؤسسة «المجمع الإسلامي» في نهاية السبعينات من القرن الماضي باتجاه الترويج لمفاهيم الدعوة والتثقيف وإعداد الجيل ثم تم تأسيس حركة حماس في بداية الانتفاضة الأولى كحركة مقاومة وقد استمرت في ذلك حتى الآن وفق رؤيتها وشعاراتها إلا أن التحول النوعي الذي تم في بنية الحركة وتوجهاتها من خلال سيطرتها على الحكم في قطاع غزة منذ حزيران / يونيو ٢٠٠٧ وبوسائل القوة ،

(١) الصوراني، غازي – التحولات الاجتماعية والطبقية في الضفة الغربية وقطاع غزة « رؤية نقدية » – الطبعة الأولى – تشرين أول / أكتوبر ٢٠٠٩ ص ١٥٢.

قد وضع علامات استفهام حول توجهات الحركة وهل هي عادت إلى منابعها الفكرية الأولى في اتجاه محاولة الدعوة وتطبيق فكرة الإمارة بالقطاع على حساب الاستمرار بالمشروع الوطني، حيث لا يمكن الجمع بين الحكم والمقاومة ، أم أن الحركة غير معنية بمشروع الإمارة وهي تريد المساهمة بفاعلية وعبر الحوار الوطني بإعادة بناء المعادلة الداخلية الفلسطينية وتوجيهها على أسس من المقاومة في إطار بوصلة الهوية الوطنية أي عبر الجهد النضالي المبذول لتحقيق أهداف الحرية والاستقلال وتقرير المصير وحق العودة .

لقد دفع الانقسام السياسي على سلطة موهومة السيادة إلى محاولة الحركة الاتصال بالمجتمع الدولي ومد الجسور إليه لاعتماد الحركة ورفع الاتهام الظالم بحقها ، وبالتالي جرت تغييرات في خطاب الحركة من مسألة التسوية ، من خلال إعلان قادة الحركة عن استعدادها القبول بإقامة دولة مستقلة في حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، بما يضمن حق العودة مع تهدئة طويلة تصل إلى أكثر من عشر سنوات الأمر الذي اقترب من برنامج م . ت .ف. الرسمي .

كما أن التغيير الثاني لوحظ من خلال محاولة المبالغة في التغييرات التي تمت في الإدارة الأمريكية إثر الانتخابات الأخيرة والتي أفرزت أوباما بدلاً من بوش ، حيث تناست الحركة أن أوباما هو ابن المؤسسة « Establishment »[1]، وقد جاءت الأحداث عبر إخفاق أوباما في إقناع نتنياهو بتجميد الاستيطان وانتصار الأخير مسلحاً باللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة عليه إضافة إلى انحياز الولايات المتحدة لإسرائيل فيما يتعلق بتقرير غولدستون ليؤكد مدى وهم الرهان

(١) د. عيد، حيدر « في نقد الخطاب السياسي الجديد لحماس » – الموقع الإلكتروني www.samanews.com بتاريخ ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٩

على الإدارة الأمريكية الجديدة التي ترتبط مع إسرائيل بمصالح استراتيجية ، وحيوية كون الأخيرة جزءًا من حركة 'الرأسمالية العالمية وهناك حالة من تقاسم الأدوار والمصالح على حساب الثروات العربية وحق تقرير المصير لشعبنا .

يستخلص من الدراسة العلاقة ما بين السلطة والنخبة السياسية المسيطرة ، حيث أدى ذلك إلى صعود نخبة جديدة بدلاً من النخبة أو النخب القديمة، كما برز ذلك بوضوح من خلال سياسة الإحلال والاستبدال التي عملت الحركة على تطبيقها بعدما أنجزت عملية السيطرة على الحكم ، حيث بروز شرائح مرتبطة بالحركة في مجال المال والتجارة والإعلام والعمل الأكاديمي، والأهلي والنقابي والبلديات كل ذلك على حساب التعددية والديمقراطية وثقافة النوع والاختلاف في القطاع ، وفي إطار السعي للهيمنة على الحيز العام .

كما يستخلص أيضاً مفهوم حماس السياسية للأسلمة الذي ينسجم مع رؤيتها التدريجية والتراكمية والتي تتناقض مع حركات أصولية متشددة وذلك بهدف الاستجابة إلى الأبعاد العقائدية لحماس من جهة ولمحاولة تغليف المجتمع بطابع ثقافي عقائدي وفق هوية محددة من جهة ثانية ، حيث أن منهجية الأسلمة كانت تزداد عند تبريد جبهة التصادم مع الاحتلال الأمر الذي يشير إلى أن الهدنة أو الاستقرار بات مطلوباً من أجل محاولة ترسيخ وتثبيت الحكم وهذا أدى إلى تململ بعض الحركات الأصولية مثل مجموعة «جلجلت» و«جند أنصار الله» وغيرهما من تلك الحركات الأصولية حيث قامت سلطة حماس بمتابعتها وتحجيمها من أجل عدم السماح لها من الخروج عن دائرة الضبط الذي يؤمّن للحركة الاستمرار بالسلطة بالقطاع دون اضطراب أو تناقضات محددة ، حيث يستشف أن الحركة في سياق ارتباطها مع حركة الإخوان المسلمين تريد من قطاع

غزة نموذجاً للحكم الإسلامي يؤمَّل في ظروف مناسبة تمديده إلى الضفة الغربية وربما إلى مواقع جغرافية إقليمية أخرى ، حيث أن هدف السلطة كمرتكز لنشر الدعوة هو في صميم فلسفة ومنهجية الحركة ومنهجيتها .

يشار هنا إلى أن التكوينات الطبقية والاجتماعية الجديدة التي نشأت مع حكم حماس، بما يترتب عليه من امتيازات ومزايا فرضتها شروط الحكم من وزراء ووكلاء وزارة ومدراء عامين ومسئولي أجهزة أمنية وأعضاء المجلس التشريعي ، وشرائح اجتماعية مرتبطة بحماس على المستويات التجارية والاقتصادية والأكاديمية و البلدية والأهلية والنقابية وغيرها ، ليس من السهولة بمكان أن تتخلى عن تلك الامتيازات التي تترسخ يوماً بعد يوم الأمر الذي يعتبر أحد الأسباب المادية والموضوعية المعيقة لمسار المصالحة الوطنية ، بما يترتب عليه من احتمالية إطالة أمد الانقسام لفترة زمنية طويلة مع تحقيق حالة الثروة والسلطة في القطاع توازيها حالة مشابهة في الضفة الغربية التي يغدق عليها المجتمع الدولي الأموال الطائلة لتكريس مشروع الليبرالية الجديدة في إطار لا يستطيع الخروج عن الدائرة الإسرائيلية المحددة بحالة الكنتونات والمعازل بالضفة الغربية ووفق آليات التنسيق الأمني المطلوب خارجياً والمرفوض وطنياً .

من الطبيعي ان يكون هدف أي حزب سياسي بغض النظر عن انتماءاته الأيديولوجية والسياسية هو السلطة والمشاركة بها ولكن خصوصية الحالة الفلسطينية بما أن السلطة المتصارع عليها هي سلطة الحكم الإداري الذاتي المحدود والتي تفتقر إلى مقومات السيادة ، فإن الصراع عليها يعكس حالة من الغرابة في ظل إدراك الجميع إلى طبيعة السلطة إلا أن تقديم الفئوي الحزبي على الوطني العام هو الذي أدى إلى هذا الصراع الحاد والتناحري بين طرفي الصراع (فتح وحماس) ، كما

أن غياب الثقافة الديمقراطية المبنية على احترام الرأي الآخر والتنوع والتسامح والتداول السلمي للسلطة ساهم هو الآخر في تعزيز حالة الاحتقان والأزمة ، فاستخدام القوة مهما كانت مبرراتها مرفوضة وفق القيم والمفاهيم وآليات العمل الديمقراطي ، كما أن عدم تسليم الحكم واستمرارية تصرف الحزب الخاسر بما أنه ما زال يحكم ويسيطر عليه مرفوض ولا يستقيم مع معاني الديمقراطية .

وعليه وبسبب خصوصية حالة السلطة في قطاع غزة والضفة الغربية والتي هي مشروطة باتفاق أوسلو بكل استحقاقاته ومتطلباته ،فإن تلك الشروط تدفع الحزب الذي يسعى للسيطرة على السلطة إلى تحولات عميقه في السياسة عبر الانتقال من المقاومة إلى آليات تضمن استمرارية عمله ولتأمين بقائه في الحكم ، كما أن السلطة هي مادة للثروة و لبلورة شريحة سياسية متنفذة والتي تؤدى إلى بروز العديد من النخب المرتبطة بها سواءً كانت النخب المتولدة منها اقتصادية أو اجتماعية أو في إطار المؤسسات العامة أو الخاصة أو الأهلية .

ورغم الحصار الظالم والجائر على قطاع غزة والذي مثل عقاباً لشعبنا على خياره الديمقراطي والتي شهد لها العالم بالنزاهة الشفافية إلى ان السلطة أصبحت مكان للثروة والنفوذ للحركة السياسية المتنفذة به في قطاع غزة (حركة حماس) رغم أن تشكيل النخب بما يترتب عليها من امتيازات ومصالح اقتصادية هي تتم غالباً في إطار المشروع السياسي للحركة وليس عبر تحقيق المكتسبات الفردية فقط، كما كان الحال أبان السلطة السابقة في القطاع (فتح) ، علماً بأن المسألة لا تخلو من إمكانية تحقيق الثراء الفردي في حالات معينة حيث ساعد في ذلك عدم مشاركة أي من القوى السياسية معها وبالتالي تفردها في إدارة شؤون مؤسسات الحكم وذلك بغض النظر عن أسباب عدم المشاركة إلا أن النتيجة أفرزت حزبًا أوحد هو الذي يحكم

السلطة ويحدد مقدرات المجتمع خاصة في ظل تجميد عمل المؤسسة التشريعية وعدم تفعيل آليات العمل الديمقراطي المبنى على التشريع والرقابة والمساءلة ،وقد ساعدها أيضاً حملة التعاطف والترابط بينها وبين حركات الإسلام السياسي في العالم سواءً من خلال دول أو مجموعات شعبية ، وفي إطار استخدام وسائل قسرية لتمرير المواد والأموال الداعمة من خلال الأنفاق على الحدود المصرية الغزية التي شكلت شرياناً اضطرارياً لم يخل من سبل الاستفادة منه عبر بلورة شريحة من التجار تراكم الثروة على حساب المستهلك والسواد الأعظم من الفقراء، حيث يعيش ثلثي أهالي القطاع في حالة من الفقر والعوز والحرمان .

وتمتاز شرائح معينة ذات تواصل مع الحكم الجديد في بناء الثروة مسنودة بقوة السلطة ، كما أن السيطرة على السلطة وبصورة أحادية سيؤدي بالضرورة إلى النكوص عن المكتسبات والإنجازات الديمقراطية التي يكفلها النظام السياسي الفلسطيني ممثلاً في القانون الأساسي ، فقد ترعرت العديد من الحركات ومن ضمنها حركة حماس في إطار التعددية وثقافة التنوع وقد رفعتها الانتخابات إلى السلطة إلا أن الممارسات التي تتم بحق الحريات العامة والشخصية والعمل الأهلي والنقابي والإعلامي والحق في التجمع السلمي لا يشير إلى الاستمرارية باحترام الديمقراطية وترسم علامة استفهام حول استخدام الانتخابات كمنصة للوصول إلى الحكم وربما لمرة واحدة غير متكررة ، وذلك على الرغم من التبريرات الموضوعية التي تساق تجاه الانتهاكات التي تقدم عليها حكومة تسيير الأعمال في الضفة الغربية تجاه كوادر ومنظمات حركة حماس بما يعكس التراجع في كلا المنطقتين عن الديمقراطية ومحاولة تقليصها إلى أدنى درجة ممكنة ، حيث أصبحت حقوق المواطن ومعاني الديمقراطية وحقوق الإنسان هي الضحية التي يتم دفع ثمنها

باستمرار تحت وطأة الانقسام الحاد بين الضفة والقطاع .

قد يكون ذلك صحيحاً فيما يتعلق بالممارسات الخاصة بالهيمنة على الحيِّز العام في ظل التمسك بمشروع « الإمارة الإسلامية » أما التمسك بالمشروع الوطني التحرري ، فإنه يفرض وسائل أخرى تدفع باتجاه التخلي عن المكتسبات الحزبية والفئوية الضيقة والمساهمة بإعادة تشكيل الحركة الوطنية والنظام السياسي الفلسطيني على أسس جديدة ولكنها تفترض التمسك بقيم التعددية والتسامح وتقبل الآخر وحماية حقوقه وحرية المواطن والتي لا يمكن إلا أن تكون شرطاً لتعزيز مقومات الصمود من أجل الاستمرار في مواجهة الاحتلال .

obeikandl.com